وزارة الثقافة
Ministry of Culture

المؤتمر الثالث عشر لوزراء الثقافة في دول العالم الإسلامي
The 13th Conference Of Culture Ministers In The Islamic World

إيسيسكو
ICESCO

المؤتمر الثالث عشر لوزراء الثقافة في العالم الإسلامي

أثر الثقافة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية

4.2

تعزيز استرداد الممتلكات الثقافية في العالم الاسلامي

مقدمة من المملكة العربية السعودية

جـــدة
المملكة العربية السعودية

13-12
فبرايـــر

2025

تُعتبر مسألة استرداد الممتلكات الثقافية من القضايا التي تأخذ بعداً إنسانيًا وحضاريًا يتجاوز حدود المصالح الوطنية، لتلامس جوهر الهوية الثقافية والإنسانية المشتركة؛ فتلك الممتلكات، سواء كانت آثارًا أو تحفًا فنية هي شواهد حية تروي قصص الشعوب والحضارات وتوثق ذاكرة الأمم، كما أنها ثروة اقتصادية مهمة تساهم في الاقتصاد الوطني؛ ومن هنا تبرز أهمية التصدي لعمليات الاتجار غير المشروع بهذه الممتلكات، التي تتعرض لها العديد من دول العالم الاسلامي، جرّاء عمليات السرقة أو النهب أو التهريب.

إن المملكة العربية السعودية، وانطلاقا من التزامها العميق بحماية التراث الثقافي، تؤكد على أهمية التعاون الدولي والإقليمي لمكافحة هذه الظاهرة؛ وتنوه بجهود منظمة الإيسيسكو في هذا الموضوع، التي أعدت دراسات قانونية متعمقة لتحليل الواقع الحالي وسبل معالجته؛ من خلال تناولها للآليات القانونية الوطنية والدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، ودراسة المشكلات القانونية المتعلقة بملكية الممتلكات الثقافية، وطرق استردادها إلى دولها الأصلية. وقد أظهرت تلك الدراسات أن التعاون بين دول العالم الإسلامي يجب أن يتجاوز الفجوات القانونية والتنظيمية، ليتمكن من التعاون في استرداد الممتلكات الثقافية، فإلى جانب الحاجة إلى آليات قانونية موحدة، تبرز أهمية العمل المشترك في تسريع الإجراءات ذات الصلة، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية لضمان استرداد الممتلكات الثقافية بأسرع وقت ممكن.

كما أن المملكة العربية السعودية ترى أن هذه المسألة تتطلب تظافر جهود جميع الدول الأعضاء في منظمة الإيسيسكو لمواجهة هذه التحديات، وتعزيز التعاون الدولي عبر تفعيل المعاهدات والاتفاقيات الدولية المعنية من جهة، وتبادل الخبرات والممارسات الناجحة في هذا المجال من جهة أخرى؛ وفي هذا السياق، تود المملكة أن تؤكد على الدور الريادي لمنظمة الإيسيسكو، التي طالما كانت داعمًا أساسيًا للمبادرات التي تسعى لحماية التراث الثقافي لدولها الأعضاء، ودعت إلى تطوير الأنظمة القانونية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية من خلال مشروع استراتيجية الإيسيسكو لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، إن الإيسيسكو تلعب دورًا محوريًا في هذه القضية من خلال دعم الدراسات، وتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء، وتوفير منابر دولية للحوار بشأن السياسات والإجراءات التي يجب اتخاذها لاسترداد الممتلكات الثقافية، وتأتي هذه المبادرة الخاصة بإحداث آلية قانونية مشتركة للمساعدة في جهود الدول لاسترداد ممتلكاتها الثقافية.

تعد التجارة بالممتلكات الثقافية أحد أبرز القطاعات في سوق الفن الدولي، إذ يتم ابرام العديد من الصفقات التي تتعلق بالعناصر التاريخية والثقافية؛ ويعرف هذا السوق كمًّا هائلاً من الممارسات غير القانونية، والتي تشمل تزوير مصادر القطع الثقافية وبيعها عبر قنوات غير مشروعة؛ الأمر الذي يشكل تحديًا قانونيًا وأخلاقيًا مستمرًا في ظل غياب الآليات الرادعة التي يمكن أن تحد من هذه الممارسات.

تهدف هذه الورقة إلى تحليل بعض الأساليب التي يتم من خلالها تزوير مصادر الممتلكات الثقافية، وكيفية تأثير هذه الممارسات على القوانين الدولية والمحلية المتعلقة بالملكية الخاصة بالممتلكات الثقافية، وكذا اقتراح آلية استشارية تابعة لمؤتمر وزراء الثقافة في العالم الإسلامي تُعنى بالمساعدة في جهود الدول على رَدّ واستعادة ممتلكاتها الثقافية. وسنقوم من خلال هذه الورقة بتقديم التحديات التي تواجه عملية استرداد الممتلكات الثقافية (أولا)، ومقترح إحداث لجنة استشارية للمساعدة على استرداد الممتلكات الثقافية في العالم الإسلامي (ثانيا)؛ كما ستتعرض الورقة لأدوار ومهام تلك اللجنة (ثالثا).

أولا: التحديات التي تواجه عملية استرداد الممتلكات الثقافية

تواجه عملية استرداد الممتلكات الثقافية إلى دولها الأصلية العديد من التحديات والعقبات التي قد تعيق نجاحها، سواء كانت هذه الممتلكات قد خرجت بشكل غير قانوني أو تم تهريبها من أراضيها في فترات سابقة؛ وتتعدد هذه العقبات لتشمل جوانب قانونية، اقتصادية، سياسية، واجتماعية معقدة:

من أبرز التحديات القانونية المتعلقة بعملية الاسترداد هو الاختلاف في الأنظمة القانونية بين الدول؛ فبينما تتبنى بعض الدول مبدأ «الملكية الوطنية» للممتلكات الثقافية، التي تعتبرها جزءًا من هويتها الثقافية وحقها السيادي في استعادتها، تتبع دول أخرى مبدأ «الحيازة بحسن النية»، ما يُعقد عملية استرداد القطع الثقافية ويطرح إشكالات ونزاعات قانونية حول ملكيتها؛ وقد تكون حجة الحيازة القانونية إحدى العوائق الأساسية في هذا السياق، علاوة على ذلك، تواجه الدول التي تسعى لاسترداد تلك القطع صعوبة في التنسيق مع الأنظمة القضائية المعقدة التي قد تستغرق سنوات بسبب التباين في القوانين وتعقيد الإجراءات القضائية بين الدول.

من ناحية أخرى، يشكل الاختلاف الثقافي والتاريخي تحديًا إضافيًا، حيث تتباين مفاهيم التراث الثقافي وتعاريف الممتلكات الثقافية بين دول، إذ تعتمد بعض الدول المعيار الزمني في تحديد مفهوم الممتلك الثقافي؛ وأخرى تعتمد معيار القيمة التاريخية والفنية والثقافية في تعريفها؛ كما أن بعض الدول ترى في الممتلكات الثقافية قطعة أساسية من هويتها وتراثها، بينما قد ترى دول أخرى أن هذه القطع تمثل جزءًا من الإرث الإنساني المشترك؛ هذا الاختلاف في الفهم قد يؤدي إلى جدل واسع حول القيمة الثقافية للممتلكات المطالب بها، مما يعرقل جهود استردادها.

علاوة على ذلك، تأتي الصعوبات الاقتصادية والمالية كأبرز العقبات التي تواجه بعض الدول في عمليات استرداد الممتلكات الثقافية؛ إذ تتطلب هذه العمليات ميزانيات كبيرة تشمل تكاليف المحاماة، البحث والتحقيق، التوثيق، والنقل الآمن للممتلكات؛ كما أن الجهات المالكة لهذه الممتلكات قد ترى فيها مصدرًا هامًا للإيرادات، سواء عبر عرضها في المتاحف أو من خلال بيعها في سوق الفن الدولي، مما يُفتر من استعدادها لإعادتها؛ في هذا السياق، يعتبر التمويل وتوفير الموارد أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول في استرداد القطع الثقافية.

هناك أيضا الجانب السياسي والدبلوماسي، فإن قضايا استرداد الممتلكات الثقافية قد تتداخل مع العلاقات الدولية والضغوط السياسية المختلفة؛ في بعض الأحيان، يمكن أن تستخدم مسألة استعادة الممتلكات كأداة ضغط سياسي، مما يؤثر سلبًا على سير المفاوضات؛ كذلك، قد تؤدي التوترات الدولية إلى تعطيل التعاون بين الدول في هذا

الشأن؛ كذلك الظروف الاجتماعية والثقافية داخل دولة المنشأ، حيث تواجه بعض الدول صعوبات في توفير البنية التحتية المناسبة لحفظ الممتلكات الثقافية بعد استعادتها؛ إذ تفتقر هذه الدول إلى المرافق والتقنيات اللازمة لحفظ وصيانة القطع الأثرية بشكل مناسب؛ علاوة على ذلك، قد تفتقر بعض المجتمعات إلى الوعي الكافي بأهمية هذه الممتلكات الثقافية، مما قد يؤدي إلى مقاومة اجتماعية لفكرة إعادة القطع إلى وطنها؛ خاصة إذا كان استرداد الممتلكات الثقافية يتطلب تكلفة مالية مرتفعة.

وعلى الصعيد الدولي، تشكل معارضة بعض المؤسسات الثقافية والمتاحف الكبرى أحد العوامل المؤثرة في عرقلة عملية الاسترداد؛ فالمتاحف التي تضم العديد من القطع الفنية المطالب بها، قد تعارض استعادة هذه القطع لأسباب تتعلق بالقيمة الثقافية والفنية التي تمثلها، وقد تكون لديها مخاوف من تأثير ذلك على سمعتها أو وضعها المالي؛ كذلك، فإن السوق الدولية للفن قد تؤثر سلبًا على جهود الاسترداد، إذ يرى بعض العاملين في هذا السوق أن القطع الثقافية تمثل «مقتنيات فنية» ذات قيمة استثمارية، وبالتالي يعارضون أي محاولات لإعادتها إلى دولها الأصلية.

أخيرًا، تعتبر التحديات المتعلقة بالتوثيق والجرد من العوامل التي قد تؤثر في نجاح عملية استرداد الممتلكات الثقافية؛ فإثبات الملكية الأصلية لبعض القطع قد يكون أمرًا معقدًا، خاصة في حال غياب الوثائق التاريخية أو الأدلة المادية التي تدعم تلك المطالبات؛ كما أن عمليات التلاعب في المستندات قد تعرقل عملية الاسترداد، حيث يمكن أن يتعرض تاريخ القطعة أو طريقة الحصول عليها للتزوير، مما يزيد من تعقيد عملية إثبات الملكية القانونية لهذه القطع.

وهذا يأخذنا للتطرق لطرق تزييف وتزوير مصادر الممتلكات الثقافية والذي يعد تحديا في عملية استرداد الممتلكات الثقافية؛ هناك عدة طرق لتزييف وتزوير مصادر الممتلكات الثقافية نذكر منها:

1. الشهادات المزيفة: تَستخدم بعض شبكات تجارة المقتنيات الفنية والثقافية، شهادات تُقدّم على أنها وثائق رسمية تؤكد تاريخ الملكية لمجموعة أثرية أو فنية معينة؛ فعلى سبيل المثال، قد يدعي تاجر آثار أو جامع تحف، أن القطعة كانت جزءًا من مجموعة عائلية تاريخية تعود إلى الفترات الاستعمارية أو الأرستقراطية، مستفيدًا من مصداقية هذه الحجية للتهرب من إثبات أصل القطعة؛ وبالتالي من الصعب عادة إثبات صحة هذه الادعاءات، مما يجعلها أداة للتلاعب بالقيم السوقية، وكذا يعرقل عملية اثبات الملكية الاصلية، خاصة اذا كان هناك غياب للجرد والتوثيق في الدولة الأصلية.

2. التلاعب عبر «البيع الدائري»: تعد ممارسات البيع الدائري أو المتعدد الوسطاء من أكثر الأساليب تعقيدًا في تزوير مصادر الممتلكات الثقافية؛ من خلال هذه العملية، يتم شراء القطع الثقافية من تاجر أو معرض فني، وتبقى في حوزة المشتري لفترة معينة قبل أن يتم عرضها في مزاد علني مع إرفاق شهادة مصدر تعود إلى مجموعة خاصة قديمة؛ في النهاية، يقوم التاجر بإعادة شراء القطعة عبر الوسطاء، ما يعزز شرعية مصدرها وبالتالي يرفع من قيمتها السوقية، على الرغم من أن هذه الممارسة قد تبدو قانونية ظاهريًا، إلا أن التلاعب بالمصادر الفعلية للقطع يطرح إشكالات قانونية كبيرة، خصوصًا في حالات طلب الاسترداد من قبل دولة المنشأ.

3. التزوير عبر الوثائق الرسمية: يعد تزوير الوثائق الرسمية مثل أوراق الشحن والتصدير أو شهادات الملكية إحدى أكثر الطرق المضللة في تجارة الممتلكات الثقافية؛ إذ يتم أحيانًا تزوير وثائق تُظهر أن القطعة الأثرية أو الفنية قد تم الحصول عليها بطريقة قانونية من خلال عمليات شراء خاصة؛ في بعض الحالات، يتم اللجوء إلى محاميين أو كتاب عدل محليين لتوثيق هذه المزاعم، مما يجعلها تبدو قانونية في أعين السلطات الوطنية والدولية.

هناك أيضا ما يتعلق بالحيازة بحسن نية: الحيازة بحسن نية هو مبدأ قانوني ينص على أن الشخص الذي يشتري أو يمتلك شيئًا لا يملك علمًا أو يشك في أن ذلك الشيء قد تم الحصول عليه بطريقة غير قانونية، يمكن أن تعتبر حيازته مشروعة حتى في حالة وجود ضرر متعلق بحقوق الغير؛ وفي سياق الممتلكات الثقافية، تعني الحيازة بحسن نية، أن الشخص الذي يشتري قطعة أو تحفة ثقافية وهو لا يعلم أنها مسروقة أو حصل عليها بشكل غير قانوني، قد يكون محميًا قانونيًا من خلال مبدأ حسن النية، وهذه المسألة من الأمور الشائكة التي تطرقت لها المعاهدات الدولية وبعض الأطر القانونية الوطنية، إلا ان الدراسة التي قامت بها الإيسيسكو حول الأطر القانونية الوطنية المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في العالم الإسلامي، وجدت أن بعض القوانين الوطنية في الدول الأعضاء سكتت عن هذه المسألة.

إن الآليات القانونية سواء الدولية او الوطنية تكفل للدول او المالكين الأصليين إمكانية اللجوء للآلية التحاكمية عبر القضاء او التحكيم لتسوية المنازعات المتعلقة بطلبات استرداد الممتلكات الثقافية، والتي تبقى في مجملها قليلة الفاعلية على الرغم من أهميتها، وبالذات من منظور التكلفة المالية المرتفعة لإجراءات التقاضي والتحكيم، وكبديل ناجع عن ذلك النهج، يتيح الوضع الراهن من التنظيم والقانون الدوليين آليات بديلة أقل تكلفة للمطالبة بردّ واستعادة الممتلكات الثقافية، يتعلق الأمر بالمفاوضات والقنوات الديبلوماسية وآليات الوساطة والتوفيق، وهي آليات نصت عليها الصكوك الدولية كاتفاقية اليونيسكو لعام 1970 في المادة 7 وكذا اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه في المادة 25، كذلك اتفاقية اليونيدروا لسنة 1995 سمحت لأطرافها بموجب المادة 16 باختيار القنوات الديبلوماسية. إن الأسلوب الديبلوماسي يعد أساس التعاون الدولي والأدوات الأساسية لتسوية أي منازعات أي كانت طبيعتها؛ على هذا أساس يأتي هذا المقترح لمؤتمر وزراء الثقافة في العالم الإسلامي لتبني تكوين لجنة استشارية لتعزيز استرداد الممتلكات الثقافية.

ثانيا: اللجنة الاستشارية للمساعدة على استرداد الممتلكات الثقافية في العالم الإسلامي

بناءً على قرار مؤتمر وزراء الثقافة في العالم الإسلامي في دورته الثانية عشر، الذي عقد في سبتمبر 2023 في مدينة الدوحة بدولة قطر، والذي بموجبه تم تكليف الإدارة العامة للإيسيسكو بإعداد استراتيجية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في العالم الإسلامي، وفي ضوء استشعار المؤتمر الموقر لخطورة هذه الظاهرة وتعقيداتها، واستجابة للدعوة للعمل الجماعي بين الدول الأعضاء في منظمة الإيسيسكو، نرى أنه من الضروري اتخاذ خطوات عملية وفعالة في هذا المجال.

وقد أسفرت النتائج المرحلية التي توصلت إليها منظمة الإيسيسكو في دراساتها وتحليلاتها المتعلقة بهذا الموضوع، عن أهمية اتخاذ تدابير عاجلة وشاملة لتعزيز جهود استرداد الممتلكات الثقافية من خلال آليات تعاون متعددة الأطراف، وبدعم من كافة الدول الأعضاء في المنظمة؛ يجب أن تركز هذه الجهود على إزالة العقبات القانونية، الاقتصادية، والاجتماعية التي تعيق استعادة الممتلكات الثقافية وإعادتها إلى دولها الأصلية.

وفي هذا السياق، نرى أنه من الأهمية بمكان إرساء لجنة استشارية للمساعدة على استرداد الممتلكات الثقافية في دول العالم الاسلامي، تكون مسؤولة عن تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء، ووضع استراتيجيات ناجعة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وتوفير الدعم الفني اللازم للدول في هذا المجال؛ ستعمل اللجنة على تعزيز التعاون بين المؤسسات المعنية، وتوفير منصة لتبادل المعلومات والخبرات بين الدول الأعضاء في مواجهة التحديات المشتركة.

ثالثا: أدوار اللجنة الاستشارية للمساعدة على استرداد الممتلكات الثقافية في العالم الإسلامي

يمثل إحداث هذه اللجنة خطوة استراتيجية هامة نحو تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية؛ ولا تقتصر مهام اللجنة على التنسيق والتوجيه فحسب، بل تمتد إلى مجموعة من الأدوار المتنوعة التي تساهم في تعزيز حماية الممتلكات الثقافية واستردادها لدولها الأصلية، فيما يلي بعض الأدوار التي يمكن أن تقوم بها اللجنة:

1. تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء

يعتبر التنسيق بين الدول الأعضاء بمنظمة الإيسيسكو أحد الأدوار الأساسية للجنة، مما يسهم في تحقيق رؤية موحدة لاسترداد الممتلكات الثقافية؛ ومن خلال هذه التنسيق، يمكن للجنة تحديد آليات قانونية وفنية موحدة لمعالجة المسائل المتعلقة بالملكية الثقافية.

2. اقتراح آليات قانونية وتنظيمية

تعمل اللجنة على اقتراح آليات قانونية وتنظيمية لموائمة القوانين الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية.

3. توفير الدعم الفني والاستشاري

تقوم اللجنة بتقديم الدعم الفني والاستشاري للدول الأعضاء من خلال خبراء ومتخصصين في مجالات مختلفة مثل القانون الدولي للتراث، وحفظ وصيانة الممتلكات الثقافية.

4. مراقبة وتقييم الوضع الحالي للممتلكات الثقافية

العمل على إرساء آلية رصد دورية لحالة الممتلكات الثقافية في الدول الأعضاء، مع إجراء تقييمات مستمرة بشأن حجم الممتلكات

التي تم تهريبها أو تعرضت للاتجار غير المشروع؛ وتقوم اللجنة بجمع وتحليل المعلومات حول تلك الممتلكات ومراجعة قوانين وسياسات الحماية في مختلف البلدان، بهدف تحديد الثغرات ومختلف العقبات.

5. تسهيل عمليات الاسترداد والمفاوضات والوساطة بين الدول

العمل على تسهيل عمليات التفاوض بين الدول التي تسعى لاسترداد ممتلكاتها الثقافية من الدول الحائزة لها؛ هذا يشمل تقديم الدعم في إجراء المحادثات، وتحفيز الجهود الدبلوماسية لحل النزاعات المتعلقة بالممتلكات الثقافية، وإرساء بيئة من الثقة بين الأطراف، مما يسهم في تحقيق نتائج إيجابية في مجال استرداد الممتلكات.

6. إعداد تقارير دورية وتقديم توصيات لمؤتمر وزراء الثقافة في العالم الإسلامي

تقوم اللجنة بإعداد تقارير دورية عن حالة الممتلكات الثقافية في العالم الإسلامي، بالإضافة إلى تقديم توصيات استراتيجية، ستساعد تلك التقارير في توجيه السياسات الوطنية والإقليمية وتقديم حلول عملية لتنفيذ استراتيجيات مكافحة الاتجار غير المشروع.

7. تشجيع الاتفاقات الثنائية

تعمل اللجنة على تعزيز وتشجيع الدول الأعضاء على إبرام اتفاقات ثنائية لتنظيم وتنسيق استعادة الممتلكات الثقافية، والتي قد تشمل بنوداً قانونية واضحة حول سبل استرداد القطع الأثرية؛ كما تساهم في ضمان تنفيذ تلك الاتفاقات بالشكل الذي يحترم سيادة الدول ويحقق مصالح جميع الأطراف.

8. التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية

تعمل اللجنة على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة مثل اليونسكو، والإنتربول، وغيرها من المنظمات، هذا التعاون يسمح بتكوين شبكة تعاون دولية واسعة لمكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية، فضلاً عن ضمان التنسيق بين الأنظمة القضائية في الدول المختلفة.

9. حملات توعية وتثقيف

تقوم اللجنة بتنظيم حملات توعية وتثقيف على مستوى العالم الإسلامي لتوضيح أهمية الحفاظ على الممتلكات الثقافية وضرورة استردادها إلى بلدانها الأصلية؛ كما تهدف هذه الحملات إلى زيادة الوعي المجتمعي حول المخاطر التي يسببها الاتجار غير المشروع في الممتلكات الثقافية.

10. تقوية القدرات

تسعى اللجنة إلى تقوية القدرات فيما يتعلق باسترداد الممتلكات الثقافية من خلال تنفيذ برامج تدريبية شاملة تهدف إلى تعزيز المعرفة القانونية والفنية؛ تشمل هذه البرامج تدريب الخبراء القانونيين على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتراث الثقافي وتقنيات التفاوض الدبلوماسي، وتنظيم ورش عمل لتبادل الخبرات بين الدول الأعضاء حول أفضل الممارسات في استرداد الممتلكات الثقافية؛ كما تعمل اللجنة على تعزيز القدرة التقنية في مجال التوثيق الرقمي للآثار باستخدام أحدث التقنيات، وتدريب الفرق الأمنية على مكافحة الاتجار غير المشروع من خلال تقنيات التحقيق والرقابة الأمنية.

11. قاعدة بيانات بالممتلكات الثقافية المسروقة او المفقودة

تعمل اللجنة على إحداث قاعدة بيانات إقليمية خاصة بالممتلكات الثقافية المسروقة أو المفقودة، تضم معلومات مفصلة حول القطع الأثرية المفقودة، تهدف إلى تسهيل عملية التعرف على الممتلكات الثقافية المسروقة أو المهربة، ومساعدة الدول الأعضاء على تبادل المعلومات والتنسيق بين الجهات المختصة لاسترداد هذه الممتلكات؛ كما تسهم القاعدة في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الشرطة الدولية (الإنتربول)، وذلك لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وتسهيل استردادها بطريقة قانونية وآمنة.

إن إحداث هذه اللجنة يُعد خطوة هامة نحو تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في منظمة الإيسيسكو في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، فضلاً عن المساهمة في استعادتها وإعادتها إلى دولها الأصلية، وستكون اللجنة بمثابة المنبر الذي يجمع جهود الدول الأعضاء في مكافحة هذه الظاهرة، من خلال التعاون مع الجهات الوطنية والدولية، وتقديم الدعم الفني والقانوني، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير استراتيجيات فعّالة لاسترداد الممتلكات الثقافية والحفاظ عليها لصالح الأجيال القادمة.

JOIN US ! انضموا إلينا REJOIGNEZ-NOUS